الأمم المتحدة S/2009/504

مجلس الأمن

Distr.: General
2 October 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية في تيمور – ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريري المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/72).

٢ – وكانت البعثة، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تتألف من عنصر مدني يضم ٣٦٣ موظفا دوليا (من بينهم ١٢٧ امرأة)؛ و ٨٨٨ موظفا وطنيا (من بينهم ١٧٠ امرأة)؛ و ١ ٥٦٠ ضابط شرطة (من بينهم ٦١ امرأة)؛ و ٣٣ من موظفي الاتصال العسكريين وضباط الأركان (من بينهم امرأة واحدة). وكان فريق الأمم المتحدة القطري يتكون من ٢٦٠ موظفا دوليا (من بينهم ١١٠ نساء) و ٤٨١ موظفا وطنيا (من بينهم ١٢١ امرأة). وواصل ممثلي الخاص، أتول كهاري، قيادة البعثة والتنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية. وساعده في ذلك فين ريسكي – نيلسن، نائب الممثل الخاص المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، وتاكاهيسا كاواكامي، نائب الممثل الخاص المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. وواصلت البعثة اتباع نهجها المتكامل ''منظومة أمم متحدة واحدة''، بعد أن وضعت إطارا استراتيجيا متكاملا وحققت مزيدا من التقدم من خلال بذل الجهود المتكاملة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع المجالات التي تغطيها ولايتها.

071009 071009 09-52534 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٣ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزامنها مع معلم تاريخي هام هو الاحتفال في ٣٠ آب/أغسطس بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي. وشارك العديد من كبار الشخصيات والضيوف الدوليين في الاحتفالات التي نظمتها الحكومة ومكتب رئيس الجمهورية. وشارك باسمي إيان مارتن، ممثلي الخاص السابق ورئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

٤ – وقد ظلت الحالة الأمنية هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تحقيق تقدم كبير في معالجة وضع المشردين داخليا، وهم من أهم الآثار التي تذكر الجميع بأزمة عام ٢٠٠٦. وفي ٢٢ آب/أغسطس، كانت المخيمات الخمسة والستون المخصصة للمشردين داخليا في ديلي وبوكو قد أغلقت جميعها رسميا دون وقوع حوادث كبيرة (انظر S/2009/72، الفقرة ٤٥، والفقرة ٤٦ أدناه). وفي ٣١ آب/أغسطس، كان هناك حوالي ٣ ٠٠٠ من المشردين داخلياً الذين لا زالوا يقيمون في ملاجئ انتقالية، رغم إعلان الحكومة أن جميع الملاجئ ستغلق في أيلول/سبتمبر. وتشير تقارير الرصد لمرحلة ما بعد العودة إلى وجود عدد من القضايا التي يحتمل أن تزعزع جهود الانتعاش، ولا سيما فيما يتعلق بظروف السكن والأراضي والممتلكات. وفي ١٣ تموز/يوليه، بدأت إجراءات محاكمة غاستاو سالسينها، أحد شركاء القائد الراحل للشرطة العسكرية في القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي، و ٢٧ متهما بتهمة التورط في الاعتداءات التي وقعت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على الرئيس خوسيه راموس هورتا ورئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو (انظر S/2008/501، الفقرات ٣-٦ و ١٦). واستمرت بسلاسة عملية إعادة دمج ''المتظلمين'' من أفراد القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي في الحياة المدنية (انظر S/2009/72، الفقرة ٣).

٥ – وتمكّنت مؤسسات الدولة، بفضل التقدم المحرز في التصدي للتحديات الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٦، من مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية. وفي ١٤ أيار/مايو، بدأت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في استئناف الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة في مقاطعة لوتيم، وذلك باتباع نهج تدريجي وعلى مراحل، بالاستناد إلى معايير اتفق عليها بشكل مشترك بين الحكومة والبعثة (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وفي ١٠ حزيران/يونيه، أقر مجلس الوزراء مجموعة هامة من مشاريع القوانين المتعلقة بقطاع الأمن التي أحيلت عقب ذلك إلى اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي، بغية استعراضها (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

٦ - وفي ٨ تموز/يوليه، أصدر الرئيس راموس هورتا القانون المتعلق بسلطات المجتمع المحلي وانتخابها (في إشارة إلى رؤساء القرى ومجالسها) بعدما حصل على فتوى من محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في غياب المحكمة العليا، بأن القانون دستوري. وفي وقت لاحق، حددت اللجنة الانتخابية الوطنية يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موعدا لإجراء الانتخابات. وتقدم البعثة الدعم لتنظيم الانتخابات (انظر الفقرة ١٣ أدناه) التي ستكون أكثر صعوبة من الناحية التقنية من الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٧ نظرا إلى إجراء اقتراع وحيد في كل قرية من القرى التي يبلغ عددها ٤٤٢.

٧ - واعتمد البرلمان تشريعات هامة لتعزيز الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك تشريعات لإنشاء لجان لمكافحة الفساد وللخدمة المدنية (انظر الفقرة ١٢ أدناه)، وأودعت الحكومة وثائق التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (انظر الفقرة ٣٦ أدناه) وعلى أربعة اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية (انظر الفقرة ٤٤ أدناه). وفي ١٤ تموز/يوليه، اعتمد البرلمان قرارا بشأن أول ميزانية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وذلك بدعم من مختلف الأحزاب. وحث القرار الحكومة على إنشاء آلية تنسيق تكفل اعتماد مخصصات الميزانية على نحو يلبي احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان على حد سواء. وفي ٣٠ تموز/يوليه الماضي، شارك في نيويورك وفد من تيمور - ليشتي، برئاسة وزير الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، في إجراء حواره البناء الأول مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ألف - دعم الحوار والمصالحة

٨ - برهنت بقوة الأنشطة الاحتفالية التي جرت يوم ٣٠ آب/أغسطس وما حوله على الدعم المتواصل الذي يبديه المجتمع الدولي لتيمور - ليشتي وللجهود التي تبذلها بغية التغلب على أزمة عام ٢٠٠٦ واعتداءات عام ٢٠٠٨. وبدا هذا الدعم واضحا أيضا في بعض التظاهرات مثل المؤتمر الدولي النسائي الثاني من أجل السلام، الذي عقد في ديلي يومي ٥ و ٦ آذار/مارس تحت عنوان ''النساء بوصفهن عناصر مبدعة لبناء السلام'' وحضره ما يقرب من ٣٥٠ مشاركا من ٢٨ بلدا لمناقشة المسائل المتعلقة بخبرات النساء في بناء السلام. وألقى رئيس الوزراء الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الذي نظمه المجتمع المدني بدعم من حكومة النرويج، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبعثة.

٩ - وشجع ممثلي الخاص على إجراء عمليات استشارية وديمقراطية لصنع القرارات بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات المعنية. كما واصل عقد لقاءاته الأسبوعية مع رئيس الجمهورية؛ ورئيس الوزراء؛ ورئيس البرلمان فرانسيسكو ''لاساما'' دي أراوخو؛ والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة، ماري ألكاتيري. وخلال الفترة قيد الاستعراض،

عُقد اجتماعان للجنة التنسيق الرفيعة المستوى، وسبعة اجتماعات لمنتدى التنسيق الثلاثي (انظر S/2008/501، الفقرة ٩)، فضلا عن سبعة اجتماعات مع ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية (بما في ذلك الأحزاب غير الممثلة في البرلمان). وعقد اثنان من الاجتماعات المذكورة مع ممثلي أحزاب نسائية، في مبادرة بدأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وسيستمر عقدها كل ثلاثة أشهر. ومنذ نيسان/أبريل، بدأ نائب ممثلي الخاص المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية في عقد اجتماعات شهرية مع ماريو كاراسكالاو نائب رئيس الوزراء لتنسيق الشؤون ذات الصلة بإدارة الدولة، المعيّن حديثا، لمناقشة مبادرات المساءلة والشفافية، وواصل عقد الاجتماعات الأسبوعية مع نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس لمناقشة مسائل الحوكمة والقضايا الإنسانية، في حين واصل نائب ممثلي الخاص المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون عقد اجتماعات منتظمة مع وزيري الدولة لشؤون الأمن ولشؤون الدفاع لمناقشة بعض القضايا مثل استئناف اضطلاع الشرطة الوطنية بمسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن، وتطوير القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي.

١٠ - وواصلت جميع الأحزاب السياسية إظهار الاحترام لمؤسسات الدولة. ففي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدرت الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة بيانا صحفيا دعت فيه جميع الأطراف إلى التقيد بقرار محكمة الاستئناف الذي أشار إلى أن مرسوم القانون القاضي بإنشاء هيئة البترول الوطنية دستوري، وذلك بعد أن كانت قد قدمت طلبا للمحكمة للنظر في دستوريته. وواصلت الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة الاضطلاع أيضا بدور هام في البرلمان. ومع ذلك، ظل الحزب ينكر علنا شرعية الحكومة التي شكلها التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية (انظر S/2007/513، الفقرة ٤)، ويدعو إلى إجراء انتخابات قبل نهاية فترة ولاية البرلمان الحالي في عام ٢٠١٢. ووجه الرئيس راموس هورتا، في خطاب ألقاه أمام البرلمان في ١٧ آذار/مارس، نداء من أجل تعزيز الحوار السياسي وتحويله إلى أداة لبناء توافق الآراء، ومن أجل توحيد الصف في البلد حول التحديات التي يواجهها.

١١ - كما تواصلت جهود الحوار والمصالحة على المستوى المحلي. ونجحت أفرقة الحوار الحكومية، التي أنشئت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر S/2009/72، الفقرة ٩)، في تيسير عقد ٤٥ اجتماعا تحضيريا، وإجراء ما يصل إلى ١٦ اجتماع حوار في المجتمعات المحلية حتى تاريخ ٣١ آب/أغسطس. وقدمت الأفرقة أيضا دعما لجهود الوساطة في ٣٩٢ حالة، وأمكن حل ٢٣١ حالة منها. وركزت هذه الجهود في المقام الأول على القضايا ذات الصلة بإعادة إدماج المشردين داخليا.

باء – تعزيز الحكم الديمقراطي

١٢ – استمر تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي أعلنها رئيس الوزراء غوسماو في أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر S/2008/501، الفقرة ١٣)، وشمل ذلك إحراز تقدم في تطوير الأطر التشريعية المناسبة. وأدى ماريو كاراسكالاو اليمين في ٢٢ كانون الثاني/يناير لشغل المنصب الجديد لنائب رئيس الوزراء لتنسيق الشؤون ذات الصلة بإدارة الدولة، مع الاضطلاع بمسؤولية رصد مبادرات الإصلاح الإداري. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أقر مجلس الوزراء مرسوم قانون يسمح لمكتب المفتش العام بتأدية مهام المراجعة الداخلية للحسابات. وأقر البرلمان قانونين لإنشاء لجنتين لمكافحة الفساد وللخدمة المدنية في ٢٢ أيار/مايو و ٢٩ حزيران/يونيه على التوالي. وفي ١٢ آب/أغسطس، عينت الحكومة ثلاثة من مفوضي الخدمة المدنية الخمسة؛ وسيختار البرلمان الاثنين الآخرين. وقدمت البعثة المشورة الفنية للحكومة خلال عمليات الصياغة والتشاور التي انتهت إلى سن هذه القوانين. وواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المشورة للحكومة بشأن سياسة اللامركزية. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أقر البرلمان قانون التقسيم الإقليمي والإداري، كما تدارس مشاريع قوانين بشأن الحكم المحلي والانتخابات البلدية التي انطوت على مشاورات عامة مكثفة في جميع أنحاء البلاد. كما قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع تجمع Redefeto، وهو من منظمات المجتمع المدني الجامعة التي تتكون من جماعات نسائية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية في تيمور – ليشتي، الدعم للمشاورات بين كتلة النساء البرلمانيات في تيمور – ليشتي والمنظمات النسائية وقادتها، من أجل استعراض مشاريع القوانين الخاصة باللامركزية والحكم المحلي ومن أجل انتخاب قادة المجتمع المحلي.

١٣ – وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدمت البعثة الدعم من أجل الإعداد للانتخابات المحلية (القروية) التي ستجرى يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وشمل ذلك نشر ٦٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. ويقدم موظفو البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الهيئات المسؤولة عن إدارة الانتخابات دعما متكاملا من خلال توفير المشورة التقنية بشأن التشريعات والعمليات والتخطيط اللوجستي. وفي ٢٧ آب/أغسطس، انتهت فترة الأيام الستة لتقديم الترشيحات، مع تسجيل ١ ١٦٨ قائمة من قوائم مرشحي مجالس القرى الذين بلغ مجموعهم ما يقرب من ٢٧ ٠٠٠ مرشح وفقا لما ذكرته الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية دعما لتجمع Redefeto من أجل تدريب ١٩٥ ميسرا في الأقضية (من بينهم ٩٧ امرأة) على القيادة الهادفة إلى التغيير،

والسياسة، وشارك هؤلاء الميسرون بدورهم في تدريب أكثر من ٣٠٠ من النساء اللواتي يحتمل أن يرشحن أنفسهن للانتخابات القروية.

١٤ - ونظمت البعثة ستة منتديات بشأن الحكم الديمقراطي (انظر S/2009/72، الفقرة ١٠) بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، بهدف توفير الفرصة للمواطنين للتفاعل مباشرة مع زعمائهم بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بشؤون الحكم. وشارك في المنتديات رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، ورئيس محكمة الاستئناف، وأمين حقوق الإنسان والعدل، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. وواصلت البعثة أنشطتها الرامية إلى بناء القدرات في قطاع الإعلام، ولا سيما مع العاملين في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين. وقدمت البعثة أيضا الدعم لحملات إعلامية بشأن أحداث هامة مثل الذكرى السنوية لاتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، والذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي، والانتخابات القروية المقبلة.

جيم - الحفاظ على الأمن العام

١٥ - لم يتغير قوام قوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث بلغ عدد أفرادها في ٣١ آب/أغسطس ١ ٥٦٠ موظفا (من بينهم ٦١ امرأة). ونُشر منهم ٩١٨ موظفا في ديلي (منهم ١٣٨ في وحدة الشرطة المشكلة الماليزية، و ١٤٠ في وحدة الشرطة المشكلة البرتغالية، و ٣٧ في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية) و ٦٤٢ موظفا في بقية المناطق، بما في ذلك ١٣٩ في وحدة الشرطة المشكلة البنغلادشية (٩٩ في باوكاو و ٤٠ في فيكيكي) و ١٠٣ في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية (٧٩ في بوبونارو و ٢٤ في إرميرا). وواصلت هذه القوة أداء المهمة التي أوكلت إليها والمتمثلة في إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية، فضلا عن بذل الجهود لدعم التدريب، والتنمية المؤسسية، وتعزيز الشرطة الوطنية. وهناك حاجة مستمرة إلى زيادة عدد النساء الموظفات في شرطة البعثة (الذي لا يزال منخفضا ويشكل نسبة ٤ في المائة)، في حين أن عددهن في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يمثل ٢٠ في المائة من الملاك.

١٦ - وظلت الحالة الأمنية هادئة عموما، ويعزى ذلك جزئيا إلى استراتيجيات العمل الشرطي الاستباقي وإلى تفاعل قيادة البعثة على نحو فعال مع أهم الجهات السياسية المعنية. وشملت هذه الاستراتيجيات مشاركة شرطة البعثة في تدريب قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على أعمال الشرطة المحلية بدعم من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا. كما أن شرطة البعثة وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي نفذتا بنجاح خططا تشغيلية للأحداث الخاصة مثل الاحتفالات بالذكرى السنوية للاستطلاع الشعبي. وبلغ متوسط عدد الحوادث

المبلغ عنها أسبوعيا ٩٧ حادثا من جميع الأنواع (أغلبها اعتداءات) مقابل ١١٨ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظل متوسط عدد الحوادث التي تنطوي على جرائم خطيرة بمعدل حادثين أسبوعيا، ولم تقع اضطرابات عامة أو زيادات حادة في أعمال العنف. وشكلت حوادث الاعتداء والاعتداء المترلي ٤٠ في المائة من جميع الجرائم المبلغ عنها في تيمور – ليشتي، مما أبرز مدى الحاجة إلى مواصلة الجهود لمعالجة العنف الجنسي والجنساني الذي لا يزال يشكل شاغلا أمنيا عاما رئيسيا. ولم تحدث أي زيادة في الجرائم أو الاضطرابات نتيجة لاستئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة في ثلاث مناطق وفي مركز تدريب الشرطة. كما استمر التعاون الوثيق مع قوات الأمن الدولية.

١٧ – ويظل اتخاذ ترتيبات واضحة بشأن القيادة والرقابة بين المؤسسات الأمنية في المناطق الحدودية أمرا بالغ الأهمية. وقد أذنت الحكومة في ١٦ تموز/يوليه بتشكيل لجنة لتنسيق العمليات على الحدود بغية معالجة هذا الأمر والتحديات الأمنية الحدودية الأخرى. وواصل موظفو الاتصال العسكري في البعثة تسهيل إقامة علاقات عمل فعالة بين وكالات أمن الحدود في تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وأداء دور في جمع المعلومات في جميع أنحاء تيمور – ليشتي. كما نظموا في ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل و ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، بناء على طلب الحكومة، حلقات عمل توجيهية لموظفي الاتصال في القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي المنتشرين في منطقتي بوبونارو وكوفاليما الحدوديتين. وأعربت الحكومة عن تقديرها لتنظيم حلقات العمل التي استعرضها أيضا فريق تقني زائر من وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون العسكرية.

١٨ – ووقع في ٧ حزيران/يونيه حادث مثير للقلق عندما اندلع قتال بين عصابات الشباب في سوق يقع في منطقة بوبونارو. وكان أول من وصل إلى مكان الحادث موظفون من شرطة البعثة ومن قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ولكن عددا من موظفي القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي وصلوا في وقت لاحق وحاولوا وقف القتال فأعاقوا جهود شرطة البعثة في منطقة ما زالت تحتفظ فيها بمسؤوليات الشرطة الأولية. ولمنع تكرار مثل هذه الحوادث، أنشأت البعثة والحكومة آلية تشاورية غير رسمية في المنطقة تشمل شرطة البعثة وموظفي الاتصال العسكريين التابعين لها، وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، والقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي، وموظفين في الإدارة المحلية. وفي حادث آخر وقع في ٢٧ حزيران/يونيه في ديلي، استجابت وحدة شرطة مشكلة تابعة للبعثة إلى حادث وقع في مطعم، وبعد وصولها، استخدم أحد موظفي القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي سلاحا ناريا مع أنه كان خارج الخدمة. وقد أوقف الموظف المذكور عن

العمل، وتجري الآن التحقيقات التأديبية والجنائية الداخلية المناسبة. كما تجري البعثة حاليا تحقيقا داخليا بشأن طريقة تدخل وحدة الشرطة المشكلة، وقد أولي هذا التحقيق الأولوية لمعالجة أي حساسيات ناجمة عن هذه القضية.

دال – دعم مؤسسات الأمن وتعزيز قدراتها المؤسسية

١٩ – أدى تواصل الجهود إلى إحراز مزيد من التقدم في برنامج تسجيل ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وفرزهم ومنحهم شهادات الاعتماد، وفقا ”للترتيب المتعلق بالحفاظ على الأمن“ (انظر الفقرة ١٥ من الوثيقة S/2008/501)، مما أسفر عن اعتماد ٢ ٨٩٧ ضابطا (منهم ٥٥٧ امرأة)، يمثلون ٩٢ في المائة من القوة، اعتمادا نهائيا حتى ٣١ آب/أغسطس. أما الضباط المتبقون وعددهم ٢٥٩ ضابطا (منهم ١٨ امرأة) فيواجهون إجراءات جنائية و/أو تأديبية قيد النظر. ويضم هؤلاء ٦٤ ضابطا يتعين أن يفصل في أمرهم فريق التقييم الذي تقوده تيمور – ليشتي، ويخضع الباقون وعددهم ١٩٥ ضابطا لمراحل أخرى من عمليات التحقيق والتحري. واستمرت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير الصعوبات التي واجهها فريق التقييم الذي لم ينعقد إلاّ في بداية أيلول/سبتمبر بسبب التأخر في الموافقة على ميزانيته وعدم التيقن من وضع رئيسه المعين من قبل الحكومة (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2009/72). وخلال الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تموز/يوليه، أعادت الحكومة فتح باب التسجيل أمام الضباط غير المسجلين، فسجل من بينهم آنذاك ٥٣ ضابطا (منهم ٩ نساء). وبذلك تبقى، حتى ٣١ آب/أغسطس، ٧١ ضابطا (منهم ١٢ امرأة) من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي غير مسجلين؛ ومن بين هؤلاء ظل ٦٣ ضابطا (منهم ١١ امرأة) مدرجين في كشوف المرتبات. وبدأت الحكومة في اتخاذ تدابير ضد ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي غير الحاصلين على شهادات الاعتماد بسبب تحقيقات جنائية جارية أو انتهاكات مدعى بها لحقوق الإنسان، وشملت هذه التدابير فصل ضابط من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي كان لم يقم أيضا بتسجيل نفسه. ولما كان اتخاذ إجراءات ضد الضباط غير المسجلين داخل مقاطعة أو وحدة معينة يعد شرطا مسبقا لاستئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تولي مسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن، فقد شجعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الحكومة على اتخاذ التدابير الملائمة في جميع الحالات التي لم يبت فيها.

٢٠ – واستهلت قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي استئناف مسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن بادئة بمقاطعة لوتم في ١٤ أيار/مايو، وأعقبتها بمقاطعة أوكوسي في ٣٠ حزيران/يونيه، ثم مقاطعة ماناتوتو في ٢٥ تموز/يوليه، ومركز تدريب الشرطة

في ١١ أيلول/سبتمبر. وقبل بداية هذه المرحلة من إعادة تشكيل قوة الشرطة، أبرم رئيس الوزراء غوسماو وممثلي الخاص، في ١٣ أيار/مايو، اتفاقا في شكل تبادل رسائل يبين الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل من شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بعد استئنافها لمسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن في مقاطعة أو وحدة ما (انظر S/2009/72، الفقرة ٢٢). وكرر الاتفاق التأكيد على المعايير المتفق عليها لاستئناف المسؤوليات وهي: (أ) قدرة قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على الاستجابة على النحو المناسب للبيئة الأمنية في مقاطعة معينة؛ (ب) إصدار شهادات الاعتماد النهائية لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي المؤهلين في مقاطعة أو وحدة معينة لاستئناف المسؤوليات الرئيسية في مجال الحفاظ على الأمن؛ (ج) توافر الاحتياجات اللوجستية التشغيلية الأولية؛ (د) الاستقرار المؤسسي الذي يشمل، في جملة أمور، القدرة على القيادة والتحكم، والحصول على قبول المجتمع. وينص الاتفاق أيضا على إنشاء فريق تقني مشترك يتألف من ممثلين للمجتمع المدني ولقوتي الشرطة التابعتين للحكومة ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتحديد مدى استعداد المقاطعات والوحدات استنادا إلى تلك المعايير. وستواصل شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، في المقاطعات والوحدات التي ستستأنف فيها قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تولي المسؤوليات الأساسية عن الحفاظ على الأمن، أداء دور حاسم في رصد وتتبع التقدم المحرز في تطوير المؤسسة، وإسداء المشورة والدعم، والقيام مرة أخرى، في الحالات القصوى، بإنفاذ القانون بصورة مؤقتة، عند اللزوم وإذا طُلب منها ذلك.

٢١ - ويضع الاتفاق أيضا إطارا لآلية مشتركة لرصد التقدم الذي تحرزه قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المقاطعات والوحدات التي استأنفت فيها تولي المسؤوليات الأساسية عن الحفاظ على الأمن، وذلك من أجل دعم الإصلاح المتواصل للقوة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. وتشير تقارير الرصد الأولى الآتية من المقاطعات الثلاث والوحدة التي استؤنفت فيها المسؤوليات إلى أن قوة الشرطة الوطنية تنهض بمسؤولياتها بطريقة مرضية، وأنها تعاملت على وجه السرعة مع حالات سوء السلوك التي تستوجب اتخاذ إجراءات تأديبية. ومع ذلك، تظل مواصلة الرصد أمرا حيويا، ولا سيما للوحدات الهامة التي تعنى بالمستضعفين، ولقدرة قوة الشرطة الوطنية على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالدعم اللوجستي.

٢٢ - وتواصل الحكومة استعراض وتنقيح الأطر التشريعية والتنظيمية لقوة الشرطة. وصدر في ١٠ شباط/فبراير قانون أساسي جديد لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يتوخى إدخال تغييرات كبيرة على الهيكل التنظيمي للقوة. وتعكف قوة الشرطة الوطنية

لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي معا على وضع إجراءات تنفيذ ذلك القانون. وينتظر أن يعزز القانون الأساسي أداء قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ولا سيما من حيث تسلسلها القيادي، ويحسن كفاءة الوحدات الخاصة عن طريق جمعها في وحدة واحدة. وبناء على طلب وزير الدولة لشؤون الأمن، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي دعما لتنفيذ المرسومين القانونيين المتعلقين بترقيات وبمرتبات أفراد الشرطة اللذين صدرا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ويقرر المرسوم الأول أن ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الحاصلين على شهادات الاعتماد هم وحدهم المؤهلون للترقية.

٢٣ – وبالنظر إلى أن قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي سيتعين عليها أن تستأنف تولي المسؤوليات الأساسية عن الحفاظ على الأمن في مزيد من المقاطعات والوحدات، فإن الطلب سيتزايد على موارد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ولا سيما فيما يخص التدريب واللوجستيات. وسيتوقف نجاح عملية إعادة تشكيل قوة الشرطة وتنميتها في نهاية المطاف على الالتزام الطويل الأجل لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والحكومة، وسيقتضي تخصيص اعتمادات في الميزانية وتخطيطا متماسكا وواقعيا طويل الأجل. وستكون مواصلة المساعدة الثنائية الطويلة الأجل وتنسيقها من الأمور الحيوية أيضا في هذا الصدد.

٢٤ – وتتواصل الجهود الرامية إلى المضي في تطوير القوات المسلحة لتيمور – ليشتي. وفي ٩ أيار/مايو، أعلنت نتائج آخر عملية استقدام: ٤٧٧ جنديا (منهم ٤٤ امرأة)، و ٢٩ رقيبا (منهم ٣ نساء) استقدموا مباشرة على هذه الرتبة، و ٧٣ ضابطا (ليس بينهم نساء) استقدموا مباشرة على هذه الرتبة. وتعاونت القوات المسلحة لتيمور – ليشتي مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل إدراج وحدتين تدريبيتين عن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في تدريب القوات المسلحة، مع التركيز على تدريب المدربين.

هاء – الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٢٥ – واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية لقطاع الأمن. وفي ١٠ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء على مشاريع قوانين بشأن الأمن الوطني، والأمن الداخلي، والدفاع الوطني قدمت إلى البرلمان. وتقترح مشاريع القوانين هذه نهجا متكاملا إزاء وظائف الأمن والدفاع بغرض التصدي للتهديدات، وتصف آليات التعاون والتنسيق، وتفسح كذلك مجالا أوسع لمشاركة القوات المسلحة لتيمور – ليشتي في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني في ظروف معينة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، شارك نائب ممثلي الخاص لشؤون

دعم قطاع الأمن وسيادة القانون في جلسة استماع عقدتها لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في البرلمان لمناقشة مشاريع القوانين. فأكد، في معرض إبدائه ملاحظات على مشاريع القوانين، ضرورة التمييز الواضح بين دور قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ودور القوات المسلحة لتيمور – ليشتي، وضرورة الإشراف المدني الملائم، وفقا لما يقضي به دستور تيمور – ليشتي.

٢٦ – وكثفت الحكومة جهودها الرامية إلى المضي في إعداد سياسة للأمن الوطني. وفي آب/أغسطس، نظمت وزارة الدولة لشؤون الأمن، بالتعاون مع مكتب الرئيس وبمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ثماني مناقشات مائدة مستديرة ركزت على السياسات، دعت إليها ممثلين عن مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والفريق القطري للأمم المتحدة. كما بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في العمل مع وزارة الدولة لشؤون الأمن في صياغة قانون بشأن الحماية المدنية، ومع وزارة الدولة للدفاع في وضع ورقة خيارات لمؤسسة دفاع وطنية تقوم بالبحوث وتوفر التدريب.

٢٧ – واجتمع مجلس مشروع استعراض قطاع الأمن (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2009/72) خمس مرات، ووافق على تمويل عدة مبادرات لبناء القدرات. وتشمل هذه المبادرات تجديد وإصلاح أكثر من ٤٠٠ جهاز لاسلكي ومحطات مُكرِّرات لاسلكية في أربع مقاطعات وتوفير ما يتصل بذلك من تدريب على صيانة المعدات لصالح قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة لتيمور – ليشتي والمديرية الوطنية لأمن المباني العامة. وعُين، بتمويل من المشروع، مستشار دولي للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالبرلمان، ويجري النظر في الردود على مناقصة لإجراء دراسة استقصائية، وافق عليها المجلس، لاستطلاع الرأي العام في المسائل الأمنية.

ثالثا – تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف – دعم رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٢٨ – ما زالت التقارير تتواتر عن انتهاكات لحقوق الإنسان يقترفها أفراد في الدوائر الأمنية، تشمل على وجه الخصوص سوء المعاملة والإفراط في استعمال القوة والتخويف. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، تلقّت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ادعاءات عن ٤٤ حالة انتهاك ارتكبتها قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي و ٨ حالات ارتكبتها القوات المسلحة لتيمور – ليشتي. وظلت آليات المساءلة الداخلية ضعيفة، وقُدم أفراد الدوائر

الأمنية المسؤولون عن الانتهاكات، في معظم الحالات، إلى العدالة. وفي ١٠ شباط/فبراير، حكمت محكمة الاستئناف بالسجن لمدة أربع سنوات على ضابط بقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ثبتت إدانته بتهمة الشروع في القتل لإطلاقه النار على أحد المدنيين وإصابته إياه. وفي ٦ أيار/مايو، أدانت محكمة مقاطعة بوكاو قائد مقاطعة فرعية من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي واثنين من المدنيين بتهمة إشعال الحرائق عمدا في عام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2007/513) وحكمت على كل منهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

٢٩ – وتواصلت المبادرات الرامية إلى تعزيز مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتضمنت الأنشطة توفير التدريب وعقد حلقات عمل وتقديم التوجيه لإدارتي الرصد والدعوة بمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، قدم أمين حقوق الإنسان والعدالة تقريره السنوي وكذلك تقريره عن التحقيقات في الشكاوى التي وردت إلى رئيس البرلمان أثناء أزمة عام ٢٠٠٦. وفتح أمين حقوق الإنسان والعدالة مكاتب فرعية في مقاطعتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاركة أمين حقوق الإنسان والعدالة في عرض تقرير تيمور – ليشتي الأولي على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ٣٠ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في ١٥ أيلول/سبتمبر، تقريرها العام عن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في تيمور – ليشتي، الذي غطى الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وركز على التطورات الرئيسية المتصلة بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان.

٣٠ – وأحرز قدر إضافي، ولكن محدود، من التقدم صوب محاسبة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، على نحو ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة S/2009/72). ومولت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مدعيا عاما دوليا للنظر خصيصا في هذه الحالات. وحتى ٣١ آب/أغسطس، صدر حكم نهائي في قضيتين أدين فيهما سبعة أشخاص؛ وتتواصل خمس محاكمات؛ ويجري التحقيق في ١٣ قضية. وامتثلت المحاكمات للمعايير الدولية واحترمت حقوق المتهمين. ولكن ظلت العقبات التي تعترض إنفاذ الأحكام قائمة. فالأفراد الأربعة التابعون للقوات المسلحة لتيمور – ليشتي المدانون بالقتل العمد والشروع في القتل في عملية إطلاق نار أردت ثمانية من أفراد الشرطة الوطنية قتلى في عام ٢٠٠٦

لا يزالون محتجزين في مرفق عسكري بدلا من إيداعهم سجنا مدنيا، و لم تُدفع بعد التعويضات التي أمرت بها المحكمة لأرامل الضحايا.

٣١ - و لم يناقش البرلمان بعد توصيات لجنة الحقيقة والصداقة (انظر الفقرة ٣٠ من الوثيقة S/2009/72) ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ومن ثم، فإن ضحايا الجرائم المرتكبة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩ وأسرهم ما زالوا يطلبون العدالة والتعويض. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه، نظم مكتب الرئيس، بدعم من مبعوث النرويج الخاص إلى تيمور - ليشتي، حوارا وطنيا عن العدالة والمصالحة مع قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني أسفر عن توافق عام في الآراء يؤيد تقديم تعويضات للضحايا الأشد ضعفا لأحداث العنف التي وقعت في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٩، وضرورة إنشاء مؤسسة تتابع أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، دعا المشاركون في ''المؤتمر الوطني للضحايا''، الذي عقد على مدى ثلاثة أيام ونظمته منظمات غير حكومية في ديلي بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، إلى تقديم من ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت أثناء الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩ إلى محكمة دولية.

٣٢ - وتواصلت التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة، التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تحت إشراف مكتب المدعي العام، في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩، وذلك في ٩ من المقاطعات الثلاث عشرة. وحتى ٣١ آب/أغسطس، كان الفريق قد انتهى من التحقيق في ٨٩ حالة من ٣٩٦ حالة قيد النظر؛ ويجري في الوقت الحاضر التحقيق في ٢١ حالة إضافية. وأثرت معوقات خطيرة على سرعة التحقيقات، كان من بينها صعوبة الوصول إلى المناطق النائية بسبب حالة الطرق والطقس؛ وطول وقت السفر بسبب اتساع مناطق المسؤولية المسندة لكل فريق تحقيق؛ والاحتياج إلى مترجمين تحريريين وفوريين إضافيين. ولذا خصصت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خمس وظائف إضافية لمترجمين فوريين وستخصص، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بعد انتخابات القرى، ستة محققين من قوة الشرطة التابعة لها للتحقيق في الجرائم الخطيرة. وقد دعا الرئيس الأمم المتحدة، في الكلمة التي ألقاها في ٣٠ آب/أغسطس بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي، إلى حل ''وحدة الجرائم الخطيرة'' وتوجيه الأموال صوب تعزيز الجهاز القضائي لتيمور - ليشتي. غير أن جهود فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة ليست إلا استئنافا لوظائف التحقيق التي كانت تقوم بها وحدة الجرائم الخطيرة السابقة. ومن ثم، أكد ممثلي الخاص للرئيس أهمية التحقيقات التي صدر تكليف بإجرائها من مجلس الأمن في قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). ويستلزم الأمر، في الوقت نفسه، تعزيز قدرة المحققين الوطنيين في هذا المجال.

٣٣ - وفي ٨ آب/أغسطس، احتجزت الشرطة مارتينوس بيري، قائد ميليشيا لاكسور السابق، بناء على أمر قبض ما زال قائما، لارتكابه جرائم ضد الإنسانية. وتشمل الادعاءات الموجهة ضده الاشتراك في مذبحة كنيسة سواي بمقاطعة كوفاليما التي ارتكبت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي قتل فيها عدد يصل إلى ٢٠٠ شخص من بينهم نساء وأطفال وثلاثة قساوسة. وقد ألقي القبض على مارتينوس بيري، الذي يقيم في إندونيسيا، أثناء زيارة قام بها لتيمور - ليشتي ونقل إلى سجن بيكورا في ديلي كمحتجز قبل المحاكمة. وفي ٣٠ آب/أغسطس سُلم إلى السلطات الإندونيسية في سفارتها في ديلي، لأن المسؤولين الإندونيسيين كانوا، كما يقال، ينتظرون تأكيد الإفراج عنه قبل حضور الاحتفال بالذكرى السنوية للاستطلاع الشعبي في تيمور - ليشتي. وأثار الإفراج مسائل تتعلق بانتهاكات للقانون الوطني التيموري وكذلك للمعايير والمبادئ الدولية. وقد كرر البيان الذي أصدره المتحدث الرسمي باسمي في ٣١ آب/أغسطس تأكيد الموقف الثابت للأمم المتحدة المتمثل في عدم جواز العفو عن الجرائم الخطيرة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، أو الإفلات من العقاب عليها. كما طلبت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توضيحا عاجلا بشأن الإفراج الذي تناقلته الأنباء وأعربت علنا عن معارضتها القوية للإفراج عن شخص هناك أمر من هذا النوع بإلقاء القبض عليه.

٣٤ - وأثار القرار نقاشا مكثفا وواسعا بين الأحزاب في البرلمان حيث طلب نواب شتى، من المعارضة ومن تحالف الأغلبية البرلمانية الحاكم على حد سواء، تفسيرا للإفراج. ووُصف القرار من قبل السلطات التيمورية وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني بطرق مختلفة تتراوح بين كونه ''قرارا سياسيا'' وكونه ''تدخلا سياسيا'' في العملية القضائية. كما تعالت أصوات تدعو وزير العدل والنائب العام إلى التحدث أمام البرلمان. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس محكمة الاستئناف بيانا جاء فيه أن الإفراج لم يتم بناء على قرار محكمة وأن المفتش القضائي سيحقق في الأمر. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، صرح رئيس الوزراء علنا، في كلمة ألقاها في التلفزيون الوطني، بأنه المسؤول عن هذا القرار. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، طرح زعيم الكتلة البرلمانية لحزب فرتليني اقتراحا بسحب الثقة في البرلمان، الذي قرر، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، مناقشة الاقتراح في يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر. والطريقة التي عولجت بها القضية يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة على الاحتمالات المتعلقة بضمان المساءلة عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

٣٥ - وكثفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الجهود الرامية إلى منع حالات سوء السلوك والتصدي لها، تنفيذا لنشرتي المتعلقة بحظر التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة (ST/SGB/2008/5). وعملا على التوعية بالتدابير

الرامية إلى منع الاستغلال الجنسي، ومعايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، وآليات الإبلاغ، نظمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أنشطة توعية في كل المقاطعات وتابعتها مع منظمات المجتمع المدني. وتجرى مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تدعيم نهج متكامل يتبع في جملة مسائل منها إنشاء شبكة لمساعدة الضحايا والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي ٣١ آب/أغسطس، أُبلغ عن حالتي استغلال وانتهاك جنسيين؛ ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إحداهما لا يقوم عليها دليل أما الأخرى فيواصل التحقيق فيها. وأدت زيادة تتبع المخالفات، ودخول حالات سابقة في نظام تتبع سوء السلوك إلى ارتفاع عدد الحالات المدرجة في قاعدة البيانات. واستمرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في توفير تدريب لتوعية جميع موظفي الأمم المتحدة في إطار تنفيذ استراتيجية ''الأمم المتحدة مهتمة''، وحتى ٣١ آب/أغسطس كان ٧٠١ موظف (منهم ١١٨ امرأة) قد تلقوا التدريب التوجيهي الإلزامي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أيضا بحملة لتشجيع اللجوء إلى المشورة وخدمات الاختبار الطوعيتين والسريتين، وتعزيز بيئة العمل المتسامحة من خلال شبكة تضم ١٨ موظفا دربوا على توعية أقرانهم (منهم ١٠ نساء).

باء - الدعم المقدم لبناء قدرات نظام العدالة وتعزيزه

٣٦ - أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً نحو اعتماد تشريعات مهمة ووضع خطة استراتيجية لقطاع العدل. وأقر البرلمان قانون حماية الشهود في ١٧ شباط/فبراير وأودعت الحكومة صك التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٧ آذار/مارس. وفي ٨ حزيران/يونيه، دخل القانون الجنائي الجديد حيز النفاذ متضمناً القانون الجنائي الدولي الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعتبراً العنف العائلي جريمة عامة. وأقر مجلس الوزراء في ١٩ آب/أغسطس قانوناً منفصلاً يتناول على وجه التحديد العنف العائلي. كما أجرت وزارة العدل مشاورات عامة بشأن مشروع قانون للأراضي. وساهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في هذه الجهود بتوفير المساعدة التقنية وتقديم التوصيات بشأن مشاريع القوانين. وما برحت قضايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي، فضلاً عن منازعات أخرى كثيرة، تعالج بآليات تقليدية على الرغم من سن القانون الجنائي. وقدم أيضاً كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي المساعدة إلى الوزارة أثناء اضطلاعها بالعملية التشاورية المتعلقة باللجوء إلى القضاء والقانون العرفي والقضاء المحلي لوضع مبادئ توجيهية لتطوير السياسات وصياغة مشروع قانون عن و ''العدالة التقليدية''. وبدعم من البعثة، جرى انتقاء أربعة مستشارين لإجراء تقييم شامل

مستقل لاحتياجات قطاع العدل (S/2006/628، الفقرة ٨٨) خلال الفترة الممتدة من ٣ آب/أغسطس إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. ومن المفترض النظر في مجموعة واسعة من التوصيات المنبثقة عن التقييم مقترنةً بالخطة الاستراتيجية لقطاع العدل التي ستقدم إلى مجلس التنسيق (يتألف من رئيس محكمة الاستئناف ووزير العدل والمدعي العام).

٣٧ - وأدخلت بعض التحسينات والتغييرات العامة في سياق عمليتي التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم مع زيادة استخدام نظام القضاء الرسمي. فقد أفاد مكتب المدعي العام بمعالجة ٣ ١٢٠ قضية في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس، بينما تناقص عدد القضايا الجنائية قيد التحقيق في جميع أنحاء البلد من ٤٠٠ ٥ إلى ٠١٣ ٥ قضية تقريباً. ويعد ذلك تطوراً مرحباً به بالنظر تحديداً إلى العدد الكبير للقضايا الجديدة الواردة في ديلي وحدها وإلى العطلة القضائية التي تخللت الفترة ذاتها (انظر S/2009/72، الفقرة ٣٤). وازداد تعزيز القدرة الوطنية بتخرج أربعة مدعين عامين في ٥ آذار/مارس من مركز التدريب القانوني الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما استفاد قطاع العدل من عمل قاضيين وأربعة محامين عامين جدد أدوا القسم في ١٨ أيار/مايو. وفي مجال السجون، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لعملية إصلاح السجن الجارية في مقاطعة ماناتوتو.

رابعا - دعم "الاتفاق"، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر

ألف - دعم عملية "الاتفاق"

٣٨ - أُحرز تقدم صوب بلوغ الأهداف المتعلقة بالأولويات الوطنية التي تشكل الاتفاق الدولي من أجل تيمور - ليشتي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦). ذلك أن ما يزيد عن نسبة ستين في المائة من الأهداف المحددة للربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٩ تم تحقيقها أو هي في سبيلها نحو الإنجاز، مما يبرهن على التزام الحكومة والشركاء الإنمائيين بعملية تحديد الأولويات. وتم توسيع عضوية الفريق العامل لتضم تمثيلاً للمجتمع المدني. وعلاوةً على ذلك، اعتبرت الحكومة آلية تحديد الأولويات الوطنية بمثابة الإطار اللازم لمواءمة أعمالها التحضيرية لميزانية عام ٢٠١٠، وخطتها الإنمائية الاستراتيجية المتوسطة الأجل ودعم المانحين. وعقب تجديد الحكومة إعرابها عن الالتزام بتعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية في العمليات الرئيسية للتنمية الوطنية، أصبحت تتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة بما يكفل تجسيد الأهداف الوطنية ذات الأولوية المحددة لعام ٢٠١٠ للأهداف الإنمائية للألفية.

باء – التنمية الاقتصادية – الاجتماعية

٣٩ – زاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي من غير النفط بنسبة تقدر بـ ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. كما يتوقع الصندوق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنسبة ٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ وبنسبة ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وأخذت عملية تنفيذ الميزانية تتسارع منذ عام ٢٠٠٧، لتقدم حافزاً مالياً كبيراً للنمو الاقتصادي. وضخت الحكومة في عام ٢٠٠٨ كمية من النقد في الاقتصاد تزيد عما ضخته في أعوام سابقة، وقد فعلت ذلك عبر وسائل منها تحويل مدفوعات محددة يبلغ مجموعها نحو ٨٥ مليون دولار إلى فئات مثل المشردين داخلياً والمسنين، الأمر الذي قدم حافزاً اقتصادياً هاماً. بيد أن تحقيق قاعدة اقتصادية مستدامة سيتوقف على توجيه الموارد نحو الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية غير النفطية من أجل الحد من الفقر وتحسين سبل كسب الرزق وإيجاد فرص العمل.

٤٠ – وعقد اجتماع عام ٢٠٠٩ للشركاء في تنمية تيمور – ليشتي في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل. وأكد من جديد المجتمع الدولي (ممثلاً في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والبنك الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري و ٤٥ وفداً ثنائياً ومتعدد الأطراف) استعداده لمواءمة البرامج مع الاستراتيجيات الإنمائية للحكومة، بحيث تتمشى مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. كما حضر الاجتماع ممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأثناء هذا الاجتماع الذي عقد في ٣ نيسان/أبريل، أصدر رئيس مجلس الوزراء تقرير عام ٢٠٠٩ للأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتيمور – ليشتي، الذي أكد حاجة البلد إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يشير التقرير إلى أن نصف السكان في عام ٢٠٠٧ عاشوا بأقل من ٠,٨٨ دولار في اليوم، من الأهمية الحاسمة أن تواصل الحكومة جهودها لتعزيز البرامج التي ترمي إلى بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

٤١ – وتتخذ الحكومة، في سعيها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تدابير ترمي إلى زيادة تحسين التعليم الأساسي والصحة والتغذية وحماية الطفل. وقد نظمت في حزيران/يونيه حملة على مستوى البلد للتحصين بمولدات المضادات المتعددة استغرقت شهراً واحداً وشملت ١٩٤ ٠٠٠ طفل و ٢٣٧ ٠٠٠ امرأة، أي ما يشكل نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من مجموع السكان، والهدف من ذلك هو الإسراع في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة ببقاء الطفل وصحة الأمهات. كما أعدت تيمور – ليشتي تحليلاً لواقع التغذية وفقاً لما أوصت به لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية، وهي البلد الوحيد في آسيا الذي قام بذلك. وبدعم من

صندوق الأمم المتحدة للسكان، نُظمت خمس دورات تدريبية لـ ٦٠ قابلة وستة أطباء بشأن رعاية التوليد الأساسية في حالات الطوارئ . وأطلقت في ٢٣ نيسان/أبريل لجنة تيمور – ليشتي الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي ستعمل مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مجالات مثل التربية والعلم والاتصالات.

٤٢ – وبذلت الحكومة جهودا لتعزيز التنمية الريفية بإدخال تحسينات في إنتاج الأغذية. وتمشياً مع سياسات الحكومة، وزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بذور الذرة والأرز والأسمدة ذات الجودة العالية على ٠٠٠ ٣٠ أسرة معيشية مزارعة تفتقر إلى الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت منظمة الأغذية والزراعة صوامع معدنية ووزعتها على أكثر من ٠٠٠ ٣ أسرة معيشية ريفية بهدف تخفيض خسائر ما بعد الحصاد الناجمة عن وسائل التخزين التقليدية التي تصل إلى ما يناهز ٣٠ في المائة. ومن المتوقع أن تسجل محاصيل الذرة والأرز لعام ٢٠٠٩ نسبة تفوق ١٥ في المائة عن النسبة التي سجلتها في عام ٢٠٠٨ نتيجة الأثر المزدوج الناجم عن هذه الاستثمارات واستثمارات الحكومة الأخرى في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الظروف المناخية. غير أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بزيادة المشتريات من المحاصيل المنتجة محلياً، وعلى الأخص في ضوء عوامل مثل استيراد الأرز من أجل البيع المدعوم، وحالات التأخير في مدفوعات الحكومة إلى المزودين المحليين وعدم تقديم معلومات فعالة إلى المزارعين عن هذه السياسة.

٤٣ – وبدأ في عام ٢٠٠٩ تنفيذ برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يركز على العنف القائم على نوع الجنس، بتمويل قدره ٤,٩ ملايين دولار. والشركاء المنفذون – صندوق الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان هم نظراء للحكومة يدعمونها في تنظيم حملة إعلامية وطنية بشأن الاتجار بالبشر ووضع استراتيجية طويلة الأجل للإعلام والدعوة. كما دعم المشروع تنظيم دورات لبناء القدرات مع وحدة الأشخاص المستضعفين التابعة للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ولوحدة الشرطة الأهلية واتخاذ إجراءات تنفيذية للتحقيق في إساءة معاملة الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس. وفي ٢٩ أيار/مايو، أطلقت الحكومة، بدعم من اليونيسيف، أول استراتيجية على الإطلاق للتعبئة الاجتماعية من أجل حماية الأطفال. وهي تقدم نهجاً شاملاً لتوعية المجتمع المحلي فيما يتعلق بجميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال الموجهة ضد الأطفال ولتعزيز نظام حماية الأطفال. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أنشأت الحكومة أيضاً اللجنة الوطنية لحقوق الطفل. وفي تموز/يوليه، أقر صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برنامجاً مشتركاً مدته ثلاث سنوات لتعزيز استدامة الأغذية والأمن الغذائي بميزانية

قدرها ٣,٥ ملايين دولار، وهو برنامج سيتولى تنفيذه كل من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة.

٤٤ - وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تزيد حالياً القوة العاملة القائمة عن ٣٠٠ ٠٠٠ عامل. وقد أفادت الحكومة بأنها أوجدت ٥٠٠ ٤٧ فرصة عمل في عام ٢٠٠٨ من خلال توليد مباشر وغير مباشر للأجور، وتتوقع إيجاد ٠٠٠ ٤٥ فرصة عمل في عام ٢٠٠٩. وظل القطاع الخاص صغيراً، حيث يوظف ٠٠٠ ٤٠ شخص، يعمل معظمهم لحسابهم الخاص. ومن المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية، تم توظيف ٦ ٢٤٧ شخصاً (٢٩ في المائة منهم من النساء) عن طريق برامج تنفذها أمانة الدولة العامة للتدريب المهني والتوظيف التي أوجدت ما مجموعه ٥٦٣ ١٨٣ يوم عمل. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقديم الدعم لمركز يتيح الفرص للفئات الضعيفة بتوفير سبل العيش المستدامة عبر بيع منتجات الخيزران. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أودعت في جنيف صكوك التصديق على أربع اتفاقيات رئيسية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري؛ والاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم؛ والاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال). وساعد مصرف التنمية الآسيوي الحكومة في وضع مخطط عام للطرق ودعم إصلاح أربعة طرق أساسية.

٤٥ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، صدق البرلمان على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مما يسمح بالتصديق العالمي على المعاهدتين.

جيم - المساعدة الإنسانية والدعم الإنساني للإنعاش المبكر

٤٦ - أغلقت رسمياً كل مخيمات المشردين داخلياً البالغ عددها ٦٥ مخيماً واستفادت ٠٠٠ ١٤ أسرة من مجموعات إجراءات الإنعاش لغاية ٣١ آب/أغسطس. وقد عاد معظم المشردين داخلياً أو أعيد توطينهم دون أية حوادث أمنية هامة باستثناء ٢٤٠ أسرة تقيم في المآوى الانتقالية لغاية ٣١ آب/أغسطس. وقد تحقق هذا التقدم الملحوظ بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي أن الملاجئ الانتقالية ستغلق في شهر أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، تبين الدراسة الاستقصائية التي أعدها مجلس اللاجئين النرويجي أن نسبة ٥٨ في

المائة من ٤٢٠ أسرة تقيم في هذه الملاجئ لم تكن تمتلك منزلاً قبل أزمة عام ٢٠٠٦، وأن إيجاد حل لهذه الحالات سيتطلب المزيد من الوقت واتباع نهج أكثر تحديداً للهدف.

٤٧ - ومن الضرورة بمكان مواصلة إيلاء الاهتمام بمرحلة ما بعد العودة لضمان أن تعالج على النحو الواجب مسائل مثل توفير سبل كسب الرزق وفرص إدرار الدخل وإمكانية الحصول على المياه والخدمات الأساسية، باعتبارها العوامل المحددة التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في المجتمعات المحلية للعائدين. وقد قدمت المساعدة في مرحلة ما بعد العودة إلى العائدين من المشردين داخليا وأفراد المجتمع المحلي المستقبلين لهم من خلال مشاريع البنية التحتية الصغيرة. والهدف من المشاريع الجارية التي ينفذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة هو بناء الوئام الاجتماعي ومنع تجدد النزاع بإشراك المجتمعات المحلية في مناطق العودة في مشاريع التخطيط التي تعود بالفائدة العامة على المجتمعات المستقبلة والعائدين من المشردين داخلياً على السواء. وقد تم تأمين المزيد من الموارد لإعادة إدماج المشردين داخلياً عن طريق نافذة الطوارئ لصندوق بناء السلام.

٤٨ - وفي ٣١ آذار/مارس، شكلت منظومة الأمم المتحدة في شراكة مع حكومة تيمور - ليشتي ١١ مجموعة من مجموعات المساعدة الإنسانية تعكس هيكل المساعدة الإنسانية العالمية. وكركن من أركان عملية الإصلاح الإنساني العالمي لعام ٢٠٠٥، تشكّلت ''قيادات المجموعات'' لتكون بمثابة آلية تساعد في تحديد الثغرات وسدها من خلال الاستجابة الإنسانية وتحسين نوعية العمل الإنساني، إلى جانب مجموعات تمثل شراكة قائمة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة. وقد ركزت الإحدى عشرة مجموعة على أنشطة الإنعاش المبكر ومساعدة الحكومات في التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة في حالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ. وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة الدعم لنظرائها من الحكومات في مجال إدارة الكوارث. وأسست الحكومة، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، نظاماً متعدد الوكالات لتقييم الأمن الغذائي للمساعدة في الارتقاء بمستوى التأهب والاستجابة للكوارث. كما واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية إلى أشد فئات البلد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي وضعفاً من الناحية التغذوية، مثل الحوامل والمرضعات والأطفال دون الخامسة عن طريق برنامج تغذية الأم والطفل (٠٠٠ ٥٣ مستفيد)؛ وأطفال المدارس عن طريق برنامج التغذية المدرسية (٠٠٠ ٢١٢ مستفيد)؛ والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي عن طريق برنامج الغذاء مقابل العمل/برنامج الغذاء مقابل الأصول (٠٠٠ ١٩ مستفيد)؛ والعائدين من المشردين داخلياً (٠٠٠ ٣٠ مستفيد)؛ وإغاثة المتضررين من الكوارث (٠٠٠ ١٠ مستفيد). وكثفت

الحكومة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، مراقبة حالات الإصابة وتخزين العقاقير للتصدي لوباء فيروس الإنفلونزا A (H1N1).

خامسا – الخطة المتوسطة الأجل

٤٩ – استمر إحراز تقدم تدريجي صوب وضع نقاط مرجعية ذات أولوية تغطي المجالات الأربعة التي كلفت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهي: استعراض قطاع الأمن وإصلاحه؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والترويج لثقافة الحكم والحوار الديمقراطيين؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (انظر S/2009/72، الفقرة ٤٧، والمرفق). وقد وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إطاراً استراتيجياً متكاملاً يحدد الأهداف والأنشطة المتعلقة بدعم تطبيق النقاط المرجعية. وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى ذات الأولوية والمتصلة بتعزيز مؤسسات قطاع الأمن، صدرت مختلف القوانين واللوائح التي تشمل تلك المتعلقة بتعزيز جهاز الشرطة وهياكل المرتبات والخدمات (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). ويواصل البرلمان النظر في القوانين الأخرى التي أقرها مجلس الوزراء، مثل مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن الوطني والأمن الداخلي والدفاع الوطني. وقد دل اضطلاع الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بمسؤولياتها الأساسية في حفظ الأمن على التقدم الذي أحرز في هذا القطاع (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

٥٠ – وفي ما يتعلق بالنقطة المرجعية الثانية ذات الأولوية ذات الصلة بالتحقيقات المعلقة وتحسين أداء السلطة القضائية، فقد أحرز بعض التقدم بشأن تحقيقات الجرائم الخطيرة وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه). ويجري إعداد تقييم مستقل وشامل لاحتياجات قطاع العدل. وما إن يستكمل هذا التقييم، فإن استعراض وتنفيذ توصياته بالاتصال مع السلطات التيمورية وبالاقتران مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل (انظر الفقرة ٣٦ أعلاه) سيقدم دافعاً آخر لبلوغ هذه النقطة المرجعية. أما بالنسبة إلى النقطة المرجعية الثالثة ذات الأولوية والمتعلقة بالتقيد بقواعد ومبادئ الحكم الديمقراطي المستدام عن طريق احترام الحقوق والضمانات الدستورية لجميع المواطنين وبالمعايير الأخلاقية، فقد سعت الحكومة على مستويات شتى إلى ضمان التقيد بالمعايير الأخلاقية الصارمة (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) وإلى تعزيز احترام سيادة القانون (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أعلاه). وتشير النقطة المرجعية الرابعة ذات الأولوية إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة فرص العمل، وعلى الأخص التركيز على المناطق الريفية والشباب وعودة المشردين داخلياً على نحو مستدام وإعادة إدماجهم. وقد بذلت الحكومة جهوداً متضافرة بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري لتحسين الخدمات الاجتماعية وسبل الرزق الأساسية (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالتعليم والصحة والتغذية وحماية الطفل)، وللحد

من الفقر وإيجاد فرص عمل إضافية (انظر الفقرة ٣٨ والفقرات من ٤١ إلى ٤٤ أعلاه). كما أنجزت خطة عمل وطنية لتوظيف الشباب واستكملت استراتيجية وطنية للتوظيف، وتتواصل الجهود الرامية إلى ضمان حلول دائمة للمشردين داخلياً.

٥١ - وبذلت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وغيرهما من الأطراف جهوداً أخرى كثيرة لبلوغ النقاط المرجعية. ففي قطاع الأمن، مثلاً، بدأت عملية تجنيد جديدة في صفوف القوات المسلحة التيمورية، وتيسر البعثة عقد مناقشات بين وزير الدفاع والأطراف الثنائية من أجل مواصلة تطوير القوات المسلحة التيمورية. وتستعين وزارة الدفاع والأمن بعمل ١٢ موظفاً مدنيا في مجال المشتريات وإدارة الأصول. وفي ٧ تموز/يوليه، أقر البرلمان تعديلات على القانون المتعلق بمقاتلي التحرير تؤهل المحاربين القدماء بالحصول على معاشات تقاعدية. وفيما يتعلق بالسلطة القضائية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، أنشئ، بمشاركة السلك الدبلوماسي، منتدى غير رسمي للجهات المانحة يعقد كل شهرين لمناقشة السياسات المتعلقة بتقديم المساعدة إلى قطاع العدل، والهدف من ذلك تحديداً هو معالجة الثغرات والتداخلات. وقد أصبح القانون الجنائي الجديد نافذاً، وبذلت المحاكم جهودا من أجل زيادة عدد القرارات المتخذة في القضايا المدنية تفادياً لأي زيادة في عدد القضايا المعلقة. ويجري استعراض احتياجات نظام إدارة قضايا التابع لقطاع العدل في مسعى لتكريس إدارة أكثر كفاءة لعبء القضايا.

سادسا - الجوانب المالية

٥٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٢/٦٣ مبلغاً قدره ٢٠٥,٩ ملايين دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي ٣١ آب/أغسطس، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٧٧,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣ ٧٤١,٣ ملايين دولار. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة إلى البعثة ٦,٤ ملايين دولار. وسددت تكاليف ومدفوعات وحدات الشرطة المشكلة ومدفوعات المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة للفترتين حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابعا – الملاحظات

٥٣ – تمكّن قادة تيمور – ليشتي وشعبها من الاحتفال بالذكرى العاشرة للاستطلاع الشعبي في جو من الأمان والاستقرار الدائمين. ويعزى ذلك بقدر ليس بالقليل إلى الالتزام الصامد لشعب تيمور – ليشتي ومؤسساتها الحكومية باتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة التقدم. وقامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والفريق القطري للأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بتقديم الدعم الحاسم اللازم للاضطلاع بهذه الجهود. بيد أن التقدم والاستقرار لا يزالان هشَّين. ومع أن التقدم المحرز في مجال عودة وتوطين المشردين داخليا، وهو أحد المجالات التي شكلت أحد التحديات الملحوظة التي خلفتها أزمة عام ٢٠٠٩، تكلل بالنجاح بكل المقاييس، لا يزال التوتر قائما في بعض المجتمعات المحلية، ويمكن أن يؤدي في المستقبل إلى نزاعات على المستوى المحلي. ومن بين التحديات أيضا إغلاق الملاجئ الانتقالية، ولا سيما في ضوء أوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها الأسر هناك، وسيتوقف الكثير على الجهود المتكاملة التي تبذلها الحكومة من أجل ضمان إيجاد حلول دائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من العوامل الأساسية التي أسهمت في حدوث أزمة عام ٢٠٠٦ لا تزال قائمة على الرغم من الخطوات الهامة التي يضطلع بها للتصدي لبعضها من قبيل الفقر (الذي اتسع نطاقه)، والبطالة، وعدم وجود نظام فعال لملكية الأراضي والممتلكات، فضلا عن المؤسسات التي لا تزال في مرحلة التطور، بما في ذلك قطاعي القضاء والأمن. ومع أن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي شرعت في استعادة بعض مسؤولياتها المتعلقة بمهام الشرطة الأولية واستمر استقرار الظروف الأمنية، لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به من أجل تطوير وتعزيز المؤسسات الأمنية في تيمور – ليشتي على نحو تام. ويلزم المزيد من الوقت حتى يمكن لمختلف الجهود الرامية إلى معالجة الكثير من التحديات السياسية والمؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية التي تواجه هذه الأمة الفتيَّة، تيمور – ليشتي، أن تضرب بجذورها في مختلف العمليات الديمقراطية والمؤسسية.

٥٤ – إن الجهود التي يبذلها الرئيس راموس – هورتا من أجل تعزيز الحوار المستمر عبر مختلف الانتماءات السياسية وبين جميع قطاعات المجتمع، رجالاً ونساءً، على السواء، من أجل التصدي للقضايا ذات الأولوية التي تواجه البلد إنما هي جهود تستحق الثناء. وسيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة من أجل تعزيز حوار سياسي بناء وتيسير توحيد الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة السياسية بشأن القضايا الوطنية الهامة. وكان أيضا من بواعث التشجيع التصريحات العامة التي أدلت بها مختلف الأطراف الفاعلة السياسية، وما اتخذته من إجراءات تبرهن على احترام سيادة القانون ومؤسسات الدولة، فضلا عن قدرة التحالف الحاكم، وهو التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، على أن يشارك في دعم بعض التشريعات

المطروحة على البرلمان. ولئن كان الاختلاف في تبادل الرأي هو جزء لا يتجزأ من عملية الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، فإنه ينبغي لهذا الحوار أن يجري بصورة بنّاءة وألاّ يستغل من أجل إذكاء التوترات في المجتمع. وإنني أشجع الحكومة والبرلمان على مواصلة جهود التشاور على نطاق واسع على غرار المشاورات التي جرت بشأن مشاريع القوانين الخاصة بالأراضي والحكومة المحلية.

٥٥ - ومما يبشّر بالخير تجدد الحوار السياسي، الذي يشمل الأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني الأوسع نطاقا، حول قضايا من قبيل تعويض الضحايا، والعدل والمصالحة، وتنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. بيد أن الضحايا وأسرهم لا يزالون يلتمسون العدل والتعويضات عن الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٩. فالتوصيات التي قدمتها هاتان اللجنتان لم يناقشها البرلمان بعد. ولربما يؤدي التأخير في تطبيق العدالة وتقديم التعويضات أن يضاعف من التأثير السلبي على ثقة الناس في سيادة القانون. ولذلك، فإنني أشجع حكومة تيمور - ليشتي على أن تبذل كل الجهود الممكنة من أجل إجراء مناقشات عريضة القاعدة ومتابعة التوصيات بما يتسق واحتياجات شعب تيمور - ليشتي وأمانيه. ويراودني الأمل أيضا في أن تكفل حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا تقديم مارتينوس بيري إلى العدالة، آخذتان في الاعتبار تقرير لجنة الخبراء التي عيِّنت في عام ٢٠٠٥ (انظر S/2005/458).

٥٦ - وسوف يتوقف تحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل على قدرة المؤسسات الأمنية على العمل بطريقة فعالة وخاضعة للمحاسبة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة القانون وحقوق الإنسان. والأحكام التي تتضمنها مجموعة مشاريع القوانين التي ينظر فيها البرلمان حاليا، والتي ترمي إلى مساندة حقوق الإنسان وسيادة القانون والإشراف المدني هي أحكام جديرة بالثناء. بيد أن تحديد دور له أهميته للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي في ظل ظروف سلمية، وتوضيح علاقتها بالشرطة الوطنية لتيمور الشرقية، وإنشاء آليات للمحاسبة، وتحقيق الإشراف المدني ستظل من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة في سعيها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا التشريع ووضعه موضع التنفيذ. وقد شارك نائب ممثلي الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون مختلف المحاورين في تيمور - ليشتي رأيهم في أن الآليات التي تقترحها مشاريع القوانين من أجل الإشراف البرلماني يمكن تعزيزها، ولا بد للأحكام التي تتناول حالات الأزمات أن تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المختلفة لكل من القوات المسلحة لتيمور الشرقية والشرطة الوطنية لتيمور الشرقية بما يتسق مع دستور تيمور - ليشتي. وبالنظر إلى أهمية تعزيز الوعي بين عامة الجمهور بشأن القضايا الرئيسية التي يثيرها مشروع

التشريع الأمني، فإنه مما يدعو إلى الترحيب ما تعتزم لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني القيام به من عقد جلسات استماع عامة في بوكاو وأوكوسي وماليانا.

٥٧ - وتشرع تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حاليا في القيام بعملية دقيقة في الوقت الذي تبدأ فيه قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي استئناف مسؤولياتها الرئيسية في مجال الحفاظ على الأمن. ويعكس المنوال الراسخ والمطرد لاستئناف قيام هذه القوة بمسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن النظر المتمعن الذي قامت به البعثة والسلطات التيمورية في المعايير المتعلقة بهذه المسؤوليات. وهذا النهج الذي لا يقيده خط زمني مصطنع سبق تحديده هو أمر لازم لضمان التطور المستدام والطويل الأجل لهذه المؤسسة ولتجنب تكرار حالات الفشل التي عانت منها خدمة الشرطة بصورة منتظمة في عام ٢٠٠٦. وسيكون لاستمرار المراقبة من جانب شرطة البعثة في المناطق والوحدات التي ستستأنف فيها قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها الأساسية أهميته الحاسمة لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات؛ وتقييم القدرات المؤسسية على التصدي للانتهاكات المتعلقة بالانضباط وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتحديد ما يلزم اتخاذه من تدابير أخرى لتعزيز وضع السياسات والتوجهات الخاصة بالشرطة الوطنية. ويقترن بدور المراقبة هذا ضرورة الحاجة إلى الحفاظ على قدرة شرطة البعثة على أن تتولى، في الحالات القصوى، إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية حيثما دعت الحاجة وإذا طلب منها ذلك. وإنني أُثني على الجهود التي بذلتها الحكومة حتى الآن، وفقا لمسؤولياتها في إطار عملية منح شهادات الاعتماد، لإبعاد الضباط الذين ارتئي عدم صلاحيتهم لخدمة الشرطة. وسيكون لمواصلة جهودها في إبعاد هؤلاء الضباط أهمية حاسمة للحفاظ على موثوقية ونزاهة قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

٥٨ - وعلى الرغم مما أحرز من تقدم في استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لتولي مسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولذا فإنني أعتقد أنه ينبغي الإبقاء على القوام والتشكيل الحاليين للبعثة. ويشمل ذلك وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، سيما وأن الوحدات الخاصة التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تمر بعمليات الإصلاح التنظيمية اللازمة بموجب القانون التنظيمي الجديد للقوة. وأي تعديلات يمكن إدخالها على أعداد قوات شرطة البعثة ينبغي القيام بها بصورة تدريجية ومرحلية يكون من شأنها الحفاظ على الثقة العامة التي يحظى بها استقرار الحالة الأمنية في الوقت الراهن. وتبذل تيمور - ليشتي جهودا متواصلة لتعزيز الحوار مع مجموعة من الشركاء الثنائيين الرئيسيين بشأن قضايا الأمن العام. ومن شأن الجهود المنسقة التي يبذلها هؤلاء الشركاء لدعم الحكومة وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أن يعزز

كثيرا احتمالات الاستقرار الطويل الأجل. وفضلا عن ذلك، وكما أبلغ ممثلي الخاص مجلس الأمن في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، فإن بعثة تقييم تقنية ستقوم بزيارة إلى تيمور - ليشتي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لوضع توصيات متوسطة الأجل لإعادة تشكيل البعثة، بما في ذلك عنصر الشرطة. وستكون توصيات بعثة التقييم أداة قيمة لصياغة مقترحاتي بشأن أي تعديلات يمكن إدخالها على ولاية البعثة وتشكيلها وقوامها، والتي سترد في تقريري المقبل المقرر أن يصدر في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥٩ - ولا تزال مواطن الضعف التي تعتري الجهاز القضائي تؤثر على الثقة العامة في نظام سيادة القانون برمته، بما في ذلك قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ولا تزال خدمات النيابة العامة تواجه تحديات شديدة على الرغم مما أحرز من تقدم ضئيل في هذا المجال، ويعزى ذلك جزئيا إلى القدرة المحدودة من المتخصصين في مجال المقاضاة وعدم وجود نظام إداري عامل بوجه عام. وينبغي الاستفادة من توصيات التقييم المستقل للاحتياجات الشاملة باعتبارها إسهاما في نهج منسق ومدروس إزاء إصلاح قطاع العدالة وأيضا لتيسير تحديد وتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها من المجتمع الدولي.

٦٠ - كما يستحق الثناء الجهود المبذولة لضمان إدارة موارد الدولة على نحو يتسم بالمسؤولية. ويعد صندوق النفط بمثابة مصدر الدخل الرئيسي لتيمور - ليشتي وينبغي الاستمرار في إدارته لضمان تحقيق عائدات يمكن التنبؤ بها في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز الحصافة المالية ينبغي له أن يعمل على تيسير برنامج متوازن للاستثمارات العامة يركز على توليد فرص العمل والتوسع في قطاع الاقتصاد غير المعتمد على النفط باعتباره ذا أهمية حيوية لتحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. بيد أن هذه الجهود تعتمد في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للحكومة ومؤسسات الدولة، بدعم من المجتمع المدني، لغرس وتعزيز ثقافة الحكم القائم على المحاسبة والشفافية.

٦١ - لقد برهن شعب تيمور - ليشتي مرارا على تمتعه بالإصرار اللازم لبناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالسلام والاستقرار. بيد أنه بعد سبع سنوات من استعادة تيمور - ليشتي استقلالها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في ذلك البلد، مما يتطلب مواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. فمؤسسات الدولة لا تزال في حاجة إلى الدعم الدولي في مجالات عديدة، وبخاصة لكي تتمكن من مجابهة التحديات المتصلة بالأمن والاستقرار؛ وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ والحكم والحوار الديمقراطيين؛ والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ومرة أخرى أثبت النهج المتكامل للبعثة القائم على مفهوم ''منظومة أمم متحدة واحدة'' كفاءته وفعاليته في المساعدة على تقديم هذا الدعم في تلك المجالات ذات الأولوية.

٦٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، أتول كهاري، على قيادته، وأهنئ جميع العاملين في البعثة وفي الفريق القطري للأمم المتحدة، رجالاً ونساءً، لما أبدوه من تفانٍ وإخلاص في جهودكم، في شراكة وثيقة ومستمرة مع الشعب التيموري من أجل النهوض بقضية السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي.